

## المركز يناشد الحكومة السودانية تسليم

### أحمد هارون وعلى كوشيه الى المحكمة الجنائية الدولية

يتوجه المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة الى الحكومة السودانية ، ويناشدها بضرورة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الدائمة كآلية قضائية دولية مستقلة . ويناشدها في ذات السياق الموافقة على طلب المدعي العام للمحكمة بتسليم كل من أحمد هارون وزير الدولة السابق للشئون الداخلية ووزير الدولة للشئون الانسانية الحالي ، وعلى محمد عبد الرحمن الشهير بعلي كوشيه أحد قادة ميليشيا الجنجويد والمتهمين بإرتكاب جرائم تدخل في نطاق اختصاص المحكمة ، وفقا لأحكام نص المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

والمركز إذ يحث الحكومة السودانية على التعاون مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ، فإنه يرى أن هذا التعاون قد يكون أفضل الطرق وأعدلها للخروج من أزمة إقليم دارفور التي أحيلت للمحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار **1593** الصادر عن مجلس الأمن في العام **2005** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ويخشى المركز أن استمرار عدم تعاون الحكومة السودانية مع المحكمة الجنائية الدولية ورفض تسليم المتهمين ، أن يؤدي الى استمرار تأزم الموقف في دارفور ، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات الجرائم المرتكبة ، وكذلك الآثار الناجمة عن هذه الجرائم من تشريد وتعريض حياة المدنيين للخطر .

ويهيب المركز بالحكومة السودانية كذلك ، أن حيدة ونزاهة المحكمة والضمانات الكفيلة للمتهمين وفقا للفقرات ( أ ، ب ، ج ، هـ ، د ) من المادة **66** وكذلك المادة **67** من النظام الأساسي ، كفيلة بتوفير ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة للمتهمين ، وتناهى بهذه المحاكمة عن اتخاذها طابعا سياسيا .

تجدر الاشارة الى أن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية ، قد أصدرت بتاريخ **2** مايو-آيار **2007** أمرا بالقبض على المتهمين السالف ذكرهما ، بعد طلب تقدم به المدعي العام للمحكمة استنتجت منه المحكمة أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد أن المتهمين لهما دورا في الجرائم التي وقعت في إقليم دارفور وتدخل في اختصاص المحكمة .